لتعزيز التعاون الأكاديمي ودعم الابتكار في قطاع الطاقة بالكويت

كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا وبرنامج +InnoEnergy Masters يوقّعان مذكرة تفاهم

سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى الكويت آن كويستين متوسطة الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ Hub2Energy أنطونيو أزيفيدو كامبوس ورئيس كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا البروفيسور خالد البقاعين وعددا من المشاركين خلال توقيع الاتفاقية

الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ Hub2Energy أنطونيو أزيفيدو كامبوس ورئيس كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا البروفيسور خالد البقاعين خلال توقيع الاتفاقية

شهدت كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا مراسم توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع برنامج +InnoEnergy Masters.

وتهدف هذه الشراكة إلى تمكين الطلبة الكويتيين من الوصول إلى منظومات ـ Hub2Energy والتي تمثلها إقليميا شركة التعليم والابتكار الأوروبية المتقدمة في مجال الطاقة، إلى جانب تعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والكويت في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية المستدامة. استهل الحفل بكلمة ترحيبية ألقاها أنطونيو أزيفيدو كامبوس، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ Hub2Energy، والذي أكد أن مذكرة التفاهم تشكل جسرا بين المواهب المحلية والابتكار العالمي.

وقال كامبوس: «نحن لا نوقع مذكرة تفاهم فقط، بل نؤسس منصة استراتيجية لتنمية الكوادر البشرية وتعزيز الابتكار وتطوير الحلول المشتركة، فكما هو الحال في الابتكار والطاقة، لا وجود للحدود، اليوم تقف الكويت وأوروبا معا كبيت واحد لصناعة المستقبل».

وأكد كامبوس أهمية دمج منظومة التكنولوجيا النظيفة الأوروبية مع جهود المنطقة، مشيرا إلى أن الاتفاقية ستفتح الباب أمام تصميم مناهج CCUS مشتركة، وبحوث تطبيقية، وبناء القدرات في مجالات تشمل الهيدروجين، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه والشبكات الذكية، والطاقة النووية، والذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة.

وقدمت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى الكويت آن كويستين الكلمة الرئيسية، حيث أشادت بتنامي التعاون الأكاديمي والدبلوماسي بين الكويت والاتحاد الأوروبي، وقالت السفيرة: «تجسد هذه المذكرة شراكة أكاديمية وتبادلا للأفكار يمثلان ركنا أساسيا في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الكويت، وهي استثمار مستدام في مستقبل الطاقة في الكويت من خلال تعزيز مهارات الطلبة وتوسيع آفاقهم العالمية، كما أكدت دعم الاتحاد الأوروبي المتواصل للتنقل الأكاديمي والبحث العلمي الدولي، حيث أشارت إلى أن أوروبا تضم شبكة واسعة من الجامعات العالمية المرموقة، ومن خلال هذا البرنامج، سيكتب الطلبة الكلية بناء على هذه الاتفاقية كمنصة القبول وتأهيل الطلبة الراغبين بالالتحاق بهذه البرامج من الكويت والخليج بشكل عام وذلك بتقديم برامج تأهيلية متخصصة كما ستعمل على تأهيل الطلبة باللغة الإنجليزية كون الكلية مركزا معتمدا للمجلس الثقافي البريطاني.

وقدم سيباستيان فراتينا، ممثل برنامج + InnoEnergy Masters كلمته التي أكد فيها التزام البرنامج بالتعاون العالمي، منظورا عالميا حول تحول الطاقة، ويستفيدون في الوقت ذاته من تنوع المنظومة الأكاديمية الأوروبية.

ورحب رئيس كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا البروفيسور خالد البقاعين بتوقيع الاتفاقية، معتبرا إياها محطة بارزة في مسيرة نمو الجامعة كمركز إقليمي للابتكار، وقال: «تؤكد هذه الشراكة الدور المحوري الذي تلعبه كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا في تشكيل مستقبل العلوم والهندسة في الكويت، ومن خلال هذا التعاون، نهيئ طلبتنا ليس للتعلم من القادة العالميين فحسب، بل للعودة أيضا بالمهارات الضرورية لقيادة التحول في قطاع الطاقة داخل الكويت».

كما أعرب عن التزام الكلية بمواصلة دمج المعايير العالمية في برامجها الأكاديمية وتوسيع شراكتها الاستراتيجية مع المؤسسات الدولية. وستعمل فهذه InnoEnergy وحماسه للتوسع في منطقة الخليج، وقال: «نفخر بانضمام كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا إلى عائلة الشراكة تجمع بين أفضل ما تقدمه أوروبا في تعليم الطاقة النظيفة وبين موهبة ورؤية الكويت الشبابية، ويقدم البرنامج الممول بالشراكة مع المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا درجات ماجستير مزدوجة عبر نخبة من الجامعات الأوروبية وساهم في إطلاق أكثر من 500 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا النظيفة في أوروبا.

ستمكن مذكرة التفاهم الطلبة الكويتيين من متابعة درجة الماجستير في جامعتين أوروبيتين في دولتين مختلفتين، كما ستوفر منصة استراتيجية لتطوير مناهج مشتركة، وتعزيز التعاون البحثي، وربط الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالمنظومات الصناعية في كلتا المنطقتين.

إيماناً منه بأهمية تضافر الجهود لضمان حماية البيانات وتعزيز الاستقرار المصرفي

بنك الكويت الوطني ينظّم دورة متخصصة لموظفي «الداخلية» لتعميق فهم بيئة الأمن السيبراني

عماد العبلاني مع المشاركين في البرنامج التدريبي

في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز بيئة الأمن السيبراني وتطوير المعرفة المصرفية، نظم بنك الكويت الوطني برنامجا تدريبيا متخصصا لموظفي وزارة الداخلية، بهدف تعميق فهم بيئة الأمن السيبراني وتبادل الخبرات المتقدمة بين القطاعين المصرفي والأمني.

يأتي هذا البرنامج انطلاقا من إيمان البنك بأن الأمن السيبراني يمثل مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات المالية والجهات الأمنية لضمان حماية البيانات وتعزيز الاستقرار الرقمي في الكويت.

ويحرص بنك الكويت الوطني باستمرار على توطيد أواصر التعاون مع وزارة الداخلية للمساهمة في التصدي لعمليات الاحتيال، حيث تعد الدورة نموذجا متقدما لهذا التعاون بين البنك و«الداخلية»، بهدف تبادل المعرفة والخبرات والاطلاع على أحدث أساليب الاحتيال والنماذج الشائعة التي تتم باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتوحيد الجهود للتصدي لها بشكل مسبق، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة.

تعميق الفهم لبيئة الأمن السيبراني

ركز البرنامج على تعميق المعرفة في مجال التحليل الجنائي الرقمي في البيئة المصرفية، حيث تم تدريب موظفي وزارة الداخلية على كيفية تتبع وتحليل مسارات الأموال المسروقة إلكترونيا، وفهم سجلات المعاملات المصرفية الرقمية المعقدة، وتوفير الأدلة الرقمية اللازمة للتحقيقات الأمنية بكفاءة عالية.

وتناول البرنامج استعراضا متعمقا لأحدث تقنيات الاحتيال المالي الإلكتروني، بما في ذلك أساليب التصيد المتقدمة، وهجمات انتحال الشخصية المصرفية، وكيفية استغلال الثغرات في تطبيقات الدفع الرقمي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

وشملت المحاور أيضا موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر العملات المشفرة، حيث تم تزويد المشاركين بمعلومات شاملة لآليات استخدام العملات المشفرة في الأنشطة غير المشروعة، وأفضل الممارسات للالتزام باللوائح الدولية لمكافحة الجرائم المالية.

كما تم التركيز على إدارة المخاطر السيبرانية، لضمان فهم الإطار القانوني والرقابي للأمن السيبراني في الكويت، وكيفية ضمان امتثال البنك والجهات الأمنية للمعايير المحلية والدولية لحماية البيانات، مما يعزز من الحوكمة الأمنية الشاملة.

تكامل الخبرات لمواجهة التحديات الرقمية

وبهذه المناسبة، قال رئيس الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، عماد العبلاني: «تمثل هذه الدورات المتخصصة حلقة وصل محورية في إطار تعاوننا المثمر مع وزارة الداخلية، حيث يجسد هذا التعاون إيماننا العميق بأن تكامل الخبرات بين القطاع المالي، الذي يمتلك أحدث التقنيات الدفاعية، والقطاع الأمني، الذي يتمتع بخبرة عملياتية واسعة، هو حجر الزاوية في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، وبناء مستقبل رقمي آمن ومستقر للكويت».

وأضاف العبلاني: «نولي في بنك الكويت الوطني أهمية قصوى لبناء القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، ونؤمن بأن الاستثمار في الكوادر البشرية لا يقتصر على موظفينا فحسب، بل يشمل أيضا شركاءنا في القطاع العام، ومن خلال هذه الدورة المتخصصة، نهدف إلى تعزيز لغة مشتركة وفهم أعمق للتحديات السيبرانية، بما يسهم في رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر الرقمية، ويحافظ على متانة البنية التحتية للأمن السيبراني على مستوى الدولة».

وأكد العبلاني أن الشراكة بين بنك الكويت الوطني ووزارة الداخلية تمثل نموذجا يحتذى للتعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص، وهي خطوة استراتيجية نحو تحصين الكويت ضد التهديدات السيبرانية. كما أن الوطني لا يقتصر دوره على تطبيق أعلى معايير الأمان داخل منظومته، بل يحرص على نقل المعرفة ورفع مستوى الوعي والجاهزية الرقمية على مستوى الدولة، بما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي في بيئة رقمية آمنة.

ويؤمن بنك الكويت الوطني بأهمية تعزيز الثقافة المالية ونشر الوعي المصرفي بين مختلف شرائح المجتمع، ويحرص على أن يكون شريكا فاعلا في جميع المبادرات التي تهدف إلى بناء مجتمع مالي واع ومحصن.

وتنعكس هذه الرؤية من خلال حملات التوعوية الشاملة، مثل حملة «لنكن على دراية»، التي تهدف إلى توعية الجمهور بمخاطر الجرائم الإلكترونية وعمليات الاحتيال المالي، وذلك عبر قنوات البنك الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، كما يحرص البنك على توسيع نطاق تأثيره من خلال شراكات مجتمعية فعالة، تشمل تنظيم ندوات وورش عمل بالتعاون مع مؤسسات تعليمية وجهات حكومية، لتبسيط المفاهيم المالية وتعزيز الثقافة المصرفية.

وفي إطار التزامه ببناء قدرات وطنية متخصصة، ينظم البنك دورات تدريبية متقدمة لموظفيه في مجالات مكافحة الاحتيال والجرائم المالية، كما يشارك هذه الخبرات مع شركائه في القطاع العام، مثل وزارة الداخلية، بما يسهم في رفع كفاءة الكوادر الوطنية وتعزيز الجاهزية الرقمية.

وتؤكد هذه المبادرات التزام بنك الكويت الوطني، بصفته إحدى أكبر المؤسسات المالية في المنطقة، بدوره المحوري في دعم المجتمع والاقتصاد الوطني، والمساهمة في بناء بيئة مالية آمنة ومستدامة تعزز من استقرار النظام المصرفي في الكويت.

البنك التجاري الكويتي يدعم الشباب عبر رعايته البلاتينية لفعالية Brev x Thabbit

قدم البنك التجاري الكويتي رعايته البلاتينية لفعالية Brev x Thabbit التي أقيمت بمجمع الأندلس، والتي شهدت منافسة مميزة بين 16 فريقا يمثلون 8 مدارس حكومية و8 مدارس خاصة من مختلف مناطق الكويت. وجاءت هذه المبادرة بهدف تشجيع الطلبة على الإبداع ونشر روح التحدي والعمل الجماعي بينهم.

وتأتي رعاية البنك لهذه الفعالية ضمن برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية ودعمه للأنشطة التعليمية الهادفة التي تجمع بين المعرفة والتنافس، حيث يخوض المشاركون مجموعة من التحديات الرقمية التي تختبر قدراتهم الفكرية وتساعدهم على اكتشاف مواهبهم وتحفيز الإبداع والعمل الجماعي.

وقد شهدت الفعالية حضورا مميزا، حيث قام البنك من خلال جناحه التعريفي في موقع الحدث بالتعريف بباقة YOU المخصصة للشباب، وإطلاع الطلبة على الخدمات والمزايا التي يقدمها البنك لهذه الفئة بهدف توعيتهم بالجوانب المصرفية وتشجيعهم على تبني سلوك مالي إيجابي وبناء.

وتأتي هذه الرعاية انطلاقا من حرص البنك التجاري الكويتي على دعم الشباب وتشجيع الأنشطة والمبادرات المختلفة، إيمانا منه بأهمية توفير فرص وفعاليات ممتعة تمكن من استثمار طاقات الشباب وتعزز حضورهم وتفاعلهم في المجتمع.

هذا، ويؤكد البنك التجاري الكويتي من خلال هذه الرعاية استمراره في دعم الفعاليات التي تسهم في تمكين الشباب وتعزيز دورهم المهم، مع مواصلة جهوده في رعاية الأنشطة الشبابية التي تخلق تجارب إيجابية تعود بالفائدة على الجيل القادم.

مشاركة طلابية

أحكام التنفيذ المدني في القانون الكويتي

يعد التنفيذ المدني المرحلة الأخيرة والحاسمة في الخصومة القضائية، إذ ينتقل الدائن بعد حصوله على حكم قضائي أو سند تنفيذي إلى مرحلة إلزام المدين بالوفاء بما عليه، سواء كان دينا ماليا أو التزاما بعمل أو امتناع عن عمل. ويهدف النظام القانوني للتنفيذ في الكويت إلى تحقيق حماية فعالة للحقوق من خلال تمكين صاحب الحق من اقتضاء حقه بطريقة قانونية منظمة، مع ضمان احترام حقوق المدين وعدم المساس إلا بالقدر اللازم لتنفيذ الحكم.

مفهوم التنفيذ المدني

التنفيذ المدني هو مجموعة الإجراءات القانونية التي يتم اتخاذها لإجبار المحكوم عليه على تنفيذ ما قضى به الحكم، بواسطة السلطة القضائية ممثلة في إدارة تنفيذ الأحكام.

ويمتاز التنفيذ بطبيعته القهرية، إذ يتم عبر سلطة الدولة ولا يترك للدائن أن يباشره بنفسه منعا للفوضى. كما يعد التنفيذ إجراء إجرائيا لا يهدف إلى معاقبة المدين بل إلى إعادة التوازن عبر تمكين الدائن من حقه.

السندات التنفيذية في القانون

لا يمكن البدء بالتنفيذ إلا بوجود «سند تنفيذي» حدده القانون على سبيل الحصر في قانون المرافعات الكويتي، وأهمها:

- الأحكام القضائية النهائية أو المشمولة بالنفاذ المعجل.
- الأوامر على العرائض والأوامر الوقتية.
- محاضر الصلح المذيلة بالصيغة التنفيذية.
- العقود الرسمية التي يجيز القانون تنفيذها مباشرة.
- القرارات والأحكام الأجنبية بعد صدور أمر بتنفيذها.

شروط التنفيذ

يشترط القانون لبدء التنفيذ عدة شروط أساسية، منها:

1ـ إعلان السند التنفيذي للمدين: يجب إعلام المدين بالحكم إعلاما صحيحا حتى يتمكن من معرفة ما هو مطلوب منه.

2ـ حلول أجل الدين: فلا يجوز التنفيذ قبل حلول الموعد المحدد للوفاء.

3ـ كون الالتزام محقق الوجود ومعينا: إذا كان الدين متنازعا فيه أو غير قابل للتقدير، فلا يبدأ التنفيذ إلا بعد الفصل في النزاع.

4ـ عدم وجود مانع قانوني: مثل وقف التنفيذ بحكم جديد، أو وجود إشكال في التنفيذ.

إجراءات التنفيذ المدني

1ـ تقديم طلب التنفيذ: يبدأ الدائن أو وكيله بتقديم طلب إلى إدارة التنفيذ مرفقا بالسند التنفيذي.

2ـ وضع الصيغة التنفيذية: تثبت الإدارة الصيغة التنفيذية على السند، وهي التي تمنحه قوة النفاذ.

3ـ تبليغ المدين وإخطاره بالسداد: يخطر المدين بضرورة الوفاء خلال مدة محددة، وإلا انتقلت الإدارة للإجراءات الجبرية.

4ـ اتخاذ إجراءات الحجز.

وتنقسم إلى:

أ ـ الحجز التحفظي وهدفه منع المدين من تهريب أمواله ويتم على الأموال المنقولة أو الحسابات البنكية أو العقارات.

ب ـ الحجز التنفيذي ويتم بيع الأموال المحجوزة لصالح الدائن بعد التأكد من ملكية المدين لها.

5ـ البيع بالمزاد العلني: تطرح الأموال أو العقارات المحجوزة للبيع بالمزاد، ويسدد ثمن البيع للدائن حتى استيفاء الدين.

6ـ تنفيذ الأحكام غير المالية مثل:

- التنفيذ بطريق الغرامة التهديدية
- التنفيذ بالإكراه البدني في بعض الحالات
- تنفيذ التزام بعمل أو امتناع عن عمل

الطالب: راكان عبدالناصر مخلف العنزي
كلية الدراسات التجارية ـ قسم القانون

مشاركة طلابية

تطبيق القوانين من حيث الزمان

تطبيق القانون من حيث الزمان هو تحديد اللحظة التي يبدأ فيها القانون الجديد بالنفاذ والوقت الذي يتوقف فيه العمل بالقانون القديم، وهو موضوع مهم لأنه يحفظ استقرار المعاملات ويمنع تضارب الأحكام.

والأصل أن القانون يسري على الوقائع التي تتم بعد تاريخ نفاذه، ولا يطبق على الماضي احتراما للحقوق المكتسبة ولعدم مفاجأة الناس بتشريعات لم تكن قائمة وقت حدوث الوقائع، كما أن القاعدة العامة تمنع رجعية القوانين إلا إذا كان القانون أصلح للمتهم في القضايا الجزائية.

وعادة ينص المشروع صراحة على تاريخ بدء العمل بالقانون، وإذا لم يذكر فإنه يعمل به بعد نشره بفترة معينة تسمى «مدة النفاذ»، وتتضمن القواعد الأساسية الآتية:

ـ لا يطبق القانون على الماضي إلا بنص واضح.

ـ تسري القوانين الجديدة على الوقائع المستقبلية فقط.

ـ في القانون الجنائي يطبق القانون الأصلح للمتهم حتى لو صدر بعد الواقعة.

طيبة خليل
كلية الدراسات التجارية/ تخصص قانون